EGYPT

مصـــــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـــمة
لدى الأمـم المتحدة
نيويـورك

بيان

وفد جمهورية مصر العربية

خلال النقاش العام
للمؤتمر الحادي عشر لمُراجعة مُعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

28 أبريل 2026

يرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

تتقدم مصر بخالص التهنئة لسعادة السفير صامويل ياو كوما المندوب الدائم لغانا الشقيقة على انتخابه رئيساً للجنة الرئيسية الأولى. وتؤكد مصر دعمها الكامل لبيانات كل من حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية والمجموعة الأفريقية وتحالف الأجندة الجديدة، كما تود أن تتناول في إطار هذه اللجنة بعض الملاحظات الإضافية على النحو التالي:

يظل تحقيق نزع السلاح النووي الهدف الأسمى الذي تسعى إليه معاهدة عدم الانتشار النووي والأولوية الأولى للوثيقة الختامية للدورة الخاصة الأولى للجمعية العامة، وذلك باعتباره الركيزة الأساسية لضمان الأمن والسلم الدوليين، وإنهاء الخطر الأعظم التي يهدد البشرية، ومن ثَم، فإن القضاء التام على الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه يبقى واجباً قانونياً وأخلاقياً وإنسانياً يتعين على المجتمع الدولي الاضطلاع به دون مماطلة.

على الرغم من ذلك، ومع مرور ما يزيد على نصف قرن على دخول المعاهدة حيز النفاذ، وما يقرب من ثلاثة عقود على تمديدها اللانهائي، لا تزال الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح النووي تعاني من الجمود والتعثر، وذلك في ظل غياب الإرادة السياسية اللازمة من جانب الدول النووية، ونأسف أن التطورات الراهنة تشير إلى اتجاه معاكس يقوم على الاستمرار في تطوير الترسانات النووية كماً وكيفاً، وتعزيز دورها في العقائد العسكرية، فضلاً عن اعاقة اضطلاع مؤتمر نزع السلاح بدوره في نزع السلاح النووي وفقا لبنود أعماله ذات الصلة، وذلك بالمخالفة لأهداف ومبادئ منع الانتشار ونزع السلاح النووي الصادر عن حزمة المد اللانهائي للمعاهدة عام ١٩٩٥، والخطوات الثلاث عشر لنزع السلاح النووي بالوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة ٢٠٠٠، والخطة المعتمدة في مؤتمر مراجعة ٢٠١٠.

السيد الرئيس،

تؤكد مصر أن القضاء التام على الأسلحة النووية بشكل قابل للتحقق ولا رجعة فيه يظل الضمانة الوحيدة ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. ولا يخفى على أحد أن استمرار وجود الأسلحة النووية في السياق الدولي الراهن، بما يشهده من تقلبات حادة وتوترات متصاعدة واستقطاب بين القوى الكُبرى،

يجعل البشرية بأكملها في خطر جسيم، وذلك ليس فقط في إطار الاستخدام المتعمد، بل كذلك نتيجة لاستخدام عن طريق الخطأ أو حسابات غير دقيقة. ومن ثَم، يظل الخطر قائماً مادامت هذه الأسلحة موجودة، الأمر الذي يستدعي ضرورة التحرك الفوري ودون تباطؤ لتنفيذ الالتزامات القانونية والسياسية للدول النووية بالتخلص من هذه الأسلحة.

في هذا الصدد تعرب مصر عن القلق إزاء التراجع في البيئة الدولية لنزع السلاح النووي، وإخفاق الدول النووية عن إحراز أي تقدم ملموس علي صعيد تنفيذ التزاماتها ذات الصلة بنزع السلاح النووي. ولقد كان انتهاء سريان مُعاهدة "نيو ستارت" بين الولايات المُتحدة وروسيا في فبراير الماضي دون التوصل لمُعاهدة وريثة أو حتى التزام مُتبادل باستمرار سريان مضمونها مثاراً لقلق واسع بالمُجتمع الدولي، باعتبارها أخر أطر ضبط التسلح التي ظلت قائمة بين الدولتين صاحبتي الترسانتين النوويتين الأكبر، ومن ثم ندعو لاستئناف الحوار والتفاوض الذي يؤدي إلى أطر ثنائية جديدة لضبط التسلُح وتشمل خفضاً أكبر في الأسقف الكمية للرؤوس النووية.

وفي هذا الإطار، تؤكد مصر علي رفض ربط التقدم بنزع السلاح النووي بأية مشروطية ، فهو التزام صريح علي الدول النووية لا يقبل المساومة، وبينما تطورت منظومة المعاهدة تحت ركيزة عدم الانتشار بشكل ملموس، لا زالت ركيزة نزع السلاح تمضي في حالة من الجمود المخل ، بشكل صار ينال من تماسك المعاهدة ومصداقيتها، إذ لا تزال الخطوات الثلاثة عشر لنزع السلاح النووي بالوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة ٢٠٠٠ والبنود الاثنين والعشرين من خطة عمل 2010 ، حبيسة نوايا الدول النووية، لم تتحول اياً منها لخطوات تنفيذية ملموسة ، في سلوك لم يسفر إلا عن توسيع فجوة الثقة بين الدول النووية والدول غير النووية. إن أية مساعي للتنصل من التزامات نزع السلاح النووي المستقرة وفقا للمادة السادسة ومخرجات عملية المراجعة لن تسفر إلا عن المزيد من الاخلال بالاتزان المفقود بين ركائز المعاهدة، ومن ثم توسع مساحات الاختلاف علي حساب تعزيز نطاق التوافق المنشود.

تتابع مصر بقلق الأطروحات التي تسعى إلى الالتفاف على الهدف الرئيسي المتمثل في نزع السلاح النووي، من خلال التركيز المفرط على تدابير خفض المخاطر باعتبارها مساراً بديلاً أو كافياً في حد ذاته. وبالرغم مما تحمله هذه التدابير من أهمية، على غرار عدم المُبادرة بالاستخدام الأول والعمل على إبرام صكوك قانونية ملزمة لتوفير الضمانات الأمنية السلبية بشكل عالمي وغير مشروط وغير تمييزي ولا رجعة فيه للدول غير النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، إلا أنها لا تغني بأي حال من الأحوال عن الالتزامات الجوهرية

القائمة بضرورة نزع السلاح النووي، ولا يمكن أن تتحول إلى بديل يُفرغ عملية نزع السلاح من مضمونها أو يؤجل تنفيذها إلى أجل غير مسمى.

لا يمكن إغفال المخاطر المتزايدة المرتبطة بدمج التقنيات الناشئة وخاصة الذكاء الاصطناعي في أي نشاط يتعلق بالأسلحة النووية، وما قد ينجم عن ذلك من تداعيات على أنظمة القيادة والتحكم، بما يزيد من احتمالات الاستخدام غير المقصود أو غير المصرح به. ومن ثم، تبرز أهمية ضمان السيطرة البشرية الكاملة والفعالة على هذه الأسلحة وأنظمتها، في إطار من الشفافية والمساءلة، بما يسهم في الحد من المخاطر المرتبطة بها، إلى حين تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء عليها.

السيد الرئيس،

إن موقف مصر الداعي لضرورة التخلص التام من الأسلحة النووية هو موقف مبدأي غير تمييزي، ولا يتعامل مع تلك الضرورة بمعايير مسيسة غير موضوعية، ومن ثم تؤكد مصر علي كون التخلص التام من تلك الأسلحة هو الضمان الوحيد بعدم استخدامها، ومن ثم، فإن الارتكان على مفاهيم الردع النووي والاستقرار الاستراتيجي، والتمسك بسياسات الردع النووي الممتد وترتيبات المشاركة النووية، لا يمكن أن يوفر ضمانات حقيقية لمنع اندلاع مواجهة نووية، بل يسهم في تكريس الاعتماد على هذه الأسلحة وتعميق المخاطر المرتبطة بها. كما أن استمرار نشر الأسلحة النووية في أراضي دول غير نووية، وإشراكها في ترتيبات تتصل باستخدام هذه الأسلحة، يثير تساؤلات جدية حول مدى اتساق هذه الممارسات مع نص وروح المُعاهدة، ناهينا عن تداعياتها على المنظومة.

السيد الرئيس،

تعرب مصر عن قلقها إزاء ما يشهده الوضع الدولي الراهن من إشارات مُقلقة إزاء استمرار الحظر القائم منذ عقود على التجارب النووية، وما قد يرتبط بذلك من تداعيات سلبية تعيد العالم إلى أجواء سباق التسلح وتقوض فرص تحقيق الهدف المنشود بالقضاء التام على الأسلحة النووية. ومن ثَم، تؤكد مصر على أهمية قيام الدول النووية بإعادة تأكيد التزامها بالوقف الطوعي لجميع التجارب النووية والامتناع عن اتخاذ أية خطوات من شأنها التخارج من هذا الالتزام بالغ الاهمية. كما تشدد مصر على ضرورة التزام هذه

الدول بروح ونص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في ضوء المسئولية الخاصة التي تقع علي عاتق تلك الدول في منظومة تلك المعاهدة، إلى حين دخولها حيز النفاذ، بما يسهم في تعزيز الثقة الدولية وتهيئة البيئة الملاءمة لتحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي، وتُؤكد من جديد على المسئولية الخاصة للدول النووية بمُوجب الإجراء العاشر من خطة 2010 إزاء دُخول المُعاهدة حيز النفاذ وتحقيق عالميتها.

وتُشدد مصر على أن أي استخدام أو تجربة للأسلحة النووية، ينطوي على عواقب إنسانية كارثية لا يمكن احتواؤها أو الاستجابة لها بفعالية، حيث تمتد آثارها المدمّرة والعابرة للحُدود لتشمل خسائر بشرية واسعة النطاق، وتدميراً شاملاً للبنية التحتية، وآثاراً صحية وبيئية طويلة الأمد تتجاوز حدود الدول والأجيال. كما يتعارض استخدام أو تجربة هذه الأسلحة مع أسس القانون الدولي الإنساني، ويهدّد بشكل مباشر الحق في الحياة والتنمية. وفي هذا السياق، تذكر مصر بالرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية عام 1996 بشأن عدم مشروعية التهديد أو استخدام الأسلحة النووية، والذي خلص إلى أن استخدام هذه الأسلحة يتعارض في العموم مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وأكد وجود التزام بمواصلة المفاوضات بحسن نية وصولاً إلى نزع السلاح النووي بشكل كامل.

السيد الرئيس،

إن معالجة حالة الجمود التي تعاني منها ركيزة نزع السلاح النووي تتطلب الانتقال من مجرد إعادة التأكيد على الالتزامات السابقة إلى الاتفاق على خطوات عملية وفقا لاطار زمني لتنفيذ تلك الالتزامات. وفي هذا الإطار، وسعياً لتحقيق التقدم المنشود نحو تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي، تؤكد مصر على أهمية الاتفاق على حزمة من التدابير العملية لحين التخلص الكامل من تلك الأسلحة، في مقدمتها العمل على بدء التفاوض حول إبرام صكوك قانونية ملزمة لتوفير الضمانات الأمنية السلبية للدول غير النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، ووضع إطار زمني محدد للتخلص منها وفق أهداف كمية واضحة وعبر خفض منهجي ومُعتبر في أعداد الرؤوس النووية.

كما تبرز أهمية تعزيز الجهود الدولية في مجال التحقق من نزع السلاح النووي، على نحو يدعم الهدف النهائي المتمثل في القضاء التام على هذه الأسلحة، دون أن يؤدي ذلك إلى فرض تعقيدات فنية أو سياسية تعوق التقدم في هذا المجال. وفي هذا السياق، تؤكد مصر على أهمية الاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى

الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في إطار تطبيق مبدأي التحقق واللارجعة في نزع السلاح من خلال وضع المواد الانشطارية الناتجة عن التفكيك المرجو للأسلحة النووية تحت منظومة ضمانات الوكالة، وبما يسهم في بناء نظام تحقق فعال وموثوق.

السيد الرئيس،

ترتبط مسألتي الشفافية والمسائلة في سياق نزع السلاح النووي بشكل وثيق، فلا قيمة للشفافية دون مسائلة. من هذا المنطلق، تشكل التزمات الدول النووية في تنفيذ المادة السادسة ومخرجات مؤتمرات المراجعة اللاحقة ذات الصلة، المحددات الطبيعة لأسس تلك العملية، التي لا ينقصها إلا المراجعة الدورية في إطار مؤتمرات المراجعة لتحقيق الحد الأدني المنشود من التقدم علي صعيد نزع السلاح النووي، فاستعادة التوازن المفقود بين التزامات الدول النووية والدول غير النووية يتطلب تعزيز آليات الشفافية والمساءلة، من خلال التزام الدول النووية بتقديم تقارير دورية وفق نموذج معياري موحد بشأن تنفيذ المادة السادسة والالتزامات السياسية ذات الصلة، وإتاحة مناقشتها بشكل تفاعلي داخل مؤتمرات المراجعة ولجانها التحضيرية في إطار الركيزة الأولى للمُعاهدة. ومن شأن هذه الخطوة أن تسهم في تقييم مدى التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات، وتدعم بناء الثقة بين الدول الأطراف، بما يعزز من مصداقية المعاهدة، لا سيما في ضوء ما تبذله الدول غير النووية من التزام كامل بتنفيذ تعهداتها، بما في ذلك الخضوع لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقديم التقارير الدورية التي تُوثق وتكفُل التحقق من امتثالها، في مقابل غياب آليات مماثلة من حيث الإلزام أو الإبلاغ المنتظم فيما يتعلق بتنفيذ التزامات الدول النووية في مجال نزع السلاح.

السيد الرئيس،

ختاماً، تتحمل هذه اللجنة مسؤولية محورية في إعادة الزخم إلى ركيزة نزع السلاح النووي، بما يضمن استعادة التوازن والمصداقية لمعاهدة عدم الانتشار. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال توافر الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ الالتزامات القائمة، والاتفاق على خطوات عملية تضع العالم على مسار واضح نحو القضاء التام على الأسلحة النووية. وتؤكد مصر في هذا السياق التزامها الكامل بالعمل مع كافة الأطراف لتحقيق هذا الهدف، إيمانًا منها بأن عالماً خالياً من الأسلحة النووية لم يعد خياراً نظرياً، بل ضرورة حتمية لضمان أمن واستقرار البشرية.

وشكراً السيد الرئيس.